المدخل المؤسساتي في دراسة النظام السياسي
(المؤسسة العسكرية التركية نموذجاً)

دلشاد محمود صالح بابلا
/ طالب دكتوراه/ العلوم السياسية

الخلاصة

تعتبر المدخل المؤسساتي من أقدم المداخل المستخدمة في دراسة وتحليل النظم السياسية، اقتصر بصيغته التقليدية على دراسة المؤسسات الرسمية للدولة، المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب دستور الدولة. انحسر الاهتمام بهذا المنهج في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نتيجة ظهور مداخل من قبيل البنيوية الوظيفية والاتجاه السلوكي، لكن ظهور المؤسساتية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين لفت انتباه الباحثين من جديد للاستعانة بهذا المدخل وعدم إمكانية الاستغناء عنه بشكل كامل ولكونه يلقي الضوء على جوانب مهمة داخل النظم السياسية.

وارتأينا خلال هذا البحث تركيز الضوء على نموذج المؤسسة العسكرية التركية كمدخل لدراسة وتحليل النظام السياسي التركي من خلال بيان دور هذه المؤسسة وموقعها داخل الدولة التركية وعلاقتها بالسلطة المدنية المتمثلة بالمؤسسة الحكومية. ومن خلال دراستنا تبين أن المؤسسة العسكرية لها موقع بارز داخل الهرم المؤسساتي في النظام السياسي التركي، وبالرغم من تأثر هذا الدور بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا وابتعادها نسبياً عن الساحة السياسية التركية، إلا أن بقاء الكثير من الدعائم التي استندت إليها سابقاً في تدخلاتها بالسياسة تجعل من إمكانية رجوعها إلى هذا الدور أمراً وارداً، خصوصاً في حال فشل حزب العدالة والتنمية في تحقيق برنامجه السياسي والتي تعتبر تحجيم دور العسكر والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية أحد أهم بنود هذا البرنامج.

وتنطلق فرضية البحث من اعتبار المدخل المؤسسي مدخلاً ضرورياً في دراسة النظم السياسية حيث يلقي الضوء على جوانب مهمة من عمل النظام السياسي وتعتبر المؤسسة العسكرية التركية نموذج تطبيقي قيم لتحليل النظام السياسي التركي على ضوئها.

وقمنا بتقسيم البحث الى قسمين: القسم الأول يركز على المدخل المؤسسي في تحليل النظام السياسي، أما القسم الثاني يلقي الضوء على المؤسسة العسكرية التركية قبل وبعد تأسيس الجمهورية التركية.

المقدمة

يعتبر المدخل المؤسسي من أقدم المداخل المستخدمة في دراسة الظواهر السياسية، بموجبه فإن النظام السياسي هو مرادف لنظام الحكم، وهو مجموعة المؤسسات التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة وطبيعتها، كما ان دستور الدولة العرفي أو المكتوب هو الذي يوضح النظام السياسي، من ثم، تنحصر الدراسة هنا في اطار قانوني شكلي يتعلق بالدولة وأركانها وشكلها وأنواع الحكومات وأساليب اسناد السلطة (1). هنا يعتبر القانون الدستوري تأطير لمظاهر الحياة السياسية، وهذه الأطر القانونية للظواهر السياسية يطلق عليها غالباً تعبير "المؤسسات السياسية"(2). ويمثل البحث في نموذج المؤسسة العسكرية التركية داخل النظام السياسي التركي حالة تطبيقية مثلى في بلورة المدخل المؤسساتي من حيث استيفاء النموذج المذكور لقوائم المداخل التحليلية للنظم السياسية.

تنطلق فرضية البحث من اعتبار المدخل المؤسسي (بتطوره الحالي) مدخلاً ضرورياً في دراسة النظم السياسية حيث يلقي الضوء على جوانب مهمة من عمل النظام السياسي.

قمنا بتقسيم البحث الى قسمين كالتالي: القسم الأول يركز على المدخل المؤسسي في تحليل النظام السياسي من خلال أولاً: مفهوم المؤسسة السياسية، وثانياً:تحليل النظام السياسي

في ظل المدخل المؤسسي، والنقطة الثالثة يتعلق بالانتقادات الموجهة الى المدخل المؤسسي.

أما القسم الثاني والتي هي نموذج المؤسسة العسكرية التركية فقد تطرقنا اليه على النحو التالي،

أولاً: مفهوم المؤسسة العسكرية، ثانيا: المؤسسة العسكرية التركية قبل تأسيس الجمهورية،

ثالثاً: المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية،

رابعاً: المؤسسة العسكرية التركية في ظل التحولات الديموقراطية.

القسم الأول

المدخل المؤسسي في تحليل النظم السياسية

تعتبر المؤسساتية منهجاً مهماً في تحليل النظم السياسية خاصة في التطورات التي حصلت عليه من حيث الاستفادة من المداخل الاخرى في التحليل، وارتأينا بحث الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولاً– مفهوم المؤسسة السياسية :

غالباً ما يتم التركيز في علم الاجتماع على أربعة مؤسسات رئيسية في المجتمع هي مؤسسات تنظيم العلاقة البيولوجية والمؤسسة الدينية والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية، وهذه المؤسسات تتفرع بدورها الى عدة مؤسسات وبُنى(3)، إلا ان المؤسسة السياسية تعتبر الجزء الأهم في المجتمع ويعتبر المحرك للنظام الاجتماعي ككل(4).

يعرف "رادكليف براون Radcliffe Brown" المؤسسة السياسية في كتابه (الأنساق السياسية في افريقيا) بأنه "ذلك الجزء من التنظيم الكلي الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن اطار اقليمي محدد، وذلك بفضل الممارسة المنظمة لسلطة القهر عن طريق اللجوء الى القوة الفيزيقية"، وكما هو مبين فإن هذا التعريف ينطبق على المجتمعات التي تؤلف دولة(5). قدم " شابيرا Schapera" تعريفاً أوسع حيث اعتبر المؤسسة السياسية على أنه "احد مظاهر التنظيم الكلي، يهتم بتوكيد وحفظ التعاون الداخلي والاستقلال الخارجي"، هنا يرى " شابيرا Schapera" انه عدا وظيفة المحافظة على الحدود الاقليمية ومحاربة العدوان الخارجي فإن الوظيفة الوحيدة الأخرى التي تشترك فيها كل صور الحكومات هي تنظيم وتوجيه التعاون داخل المجتمع(6).

وتنقسم المؤسسات السياسية الى المؤسسات–الهيئات(المؤسسات–الأشخاص) والمؤسسات–الأواليات، يقصد بالأولى المؤسسات التي تخلقها الإرادة الأنسانية وتضم مجموعات الأشخاص لممارسة النشاطات السياسية كالحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية، ولها آيديولوجية معينة وحاجات مشتركة وقواعد ثابتة وسلطان معترف به ولها وجود متميز، أما الثانية فيقصد بها مجموعة القواعد والتنظيمات التي تنصب على سير العمل في المؤسسات – الهيئات حيث تخضع الهيئات لهذه القواعد في القيام بعملها وأدائها لوظائفها(7)، والمؤسسة السياسية تعتبر الأهم بين المؤسسات الاجتماعية، وتتميز بأنها منشأة بصورة مقصودة وتعكس الارادة الجمعية لمنشئيها ومن ثم هي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم الأعضاء المكلفين بانجاز أدوار سياسية معينة داخلها على أن تكتسب الثبات والاستمرارية وتكون على درجة من التكيف مع المتغيرات، والاستقلالية في العمل والتصرف، والتعقيد في البنى والوظائف، والتماسك داخل المؤسسة(8).

يرى "رالف م.غولدمان" في هذا الاطار أن هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات السياسية هي المؤسسة العسكرية والمؤسسة النيابية والمؤسسة الحزبية، ومن خلال العلاقة بين هذه المؤسسات يمكن معرفة درجة تأثير كل واحدة منها، ومن ثم معرفة ثقلها في المجتمع أو داخل النظام السياسي(9).

ثانياً– تحليل النظام السياسي في ظل المدخل المؤسسي :

يتناول المدخل وفقاً ل"كابرييل ألموند وباول" النظام السياسي بمعنى الدولة ويقتصر على دراسة الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة فعلاً، كما يركز على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة(10)، في الفترة منذ بداية القرن العشرين وحتى الخمسينيات كان المختصون مهتمين في تحليلهم للنظم السياسية بالمؤسسات الرسمية للحكومة. لكن في أواخر

السبعينيات من القرن العشرين ظهر ما يسمى بالمؤسساتية الجديدة التي تأثرت بالاتجاهات الحديثة في تحليل الظاهرة السياسية كالماركسية والبنيوية الوظيفية وفي مرحلة لاحقة الاتجاه السلوكي، حاول الاتجاه المؤسساتي الجديد إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة بوصفها عناصر مهمة في التفسير والتنبؤ بالأفعال وبالظواهر السياسية وأبقت في الوقت نفسه على الكثير من مفاهيم المؤسساتية التقليدية كعناصر أساسية في التحليل، وبشكل عام رفضوا التركيز المبالغ به على الفعل السياسي الفردي باعتباره جوهر الظاهرة السياسية وأعتبار السلوك القابل للملاحظة وحده يمثل البيانات الأساسية التي يبنى عليها التحليل السياسي دون الرجوع الى المؤسسات التي يحدث ذلك السلوك أو يتفاعل ضمنها(11).

يتم على ضوء هذا المدخل عقد المقارنات بين المؤسسات داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحاور التالية(12):

1-كيفية تكوين المؤسسة والهدف من تكوينها.

2-طريقة تجنيد الأعضاء في المؤسسة.

3-مراحل تطور المؤسسة أو نموها.

4-اختصاصات المؤسسة حسب الدستور والقوانين.

5-الثقل النسبي للمؤسسات.

6-توزيع الأدوار بين أعضاء المؤسسة.

7-التغير المؤسسي الذي تحكمه العوامل الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية او الذاتية.

8-علاقة المؤسسة بالمؤسسات الاخرى في المجتمع.

يطرح هنتغتون أربعة معايير لقياس مستوى المؤسساتية في اي نظام سياسي وهي(13):

1-التكيف بمعنى قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتمثل في تغيير الاشخاص والوظائف.

2-التعقيد بمعنى ان تضم المؤسسة العديد من الوحدات الداخلية وان يكون لها أكثر من وظيفة مع تبني التخصص نسبياً.

3-الاستقلالية بمعنى مدى حرية المؤسسة في العمل وهو يقاس عن طريق الميزانية المستقلة للمؤسسة ومدى حرية التصرف بها، وكذلك عن طريق شغل المناصب ومدى استقلال المؤسسة في تجنيد اعضائها.

4-التماسك بين اعضاء المؤسسة والذي يظهر من خلال مؤشرات مثل مدى انتماء الاعضاء للمؤسسة، مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة خاصة أثناء التغير القيادي ومدى وجود خلافات داخل المؤسسة وما إذا كانت هذه الخلافات تخص مبادىء واهداف المؤسسة أم تخص أمور هامشية.

وبرزت ضمن هذا المدخل عدة تيارات اهتمت بالمؤسسات السياسية بشكل أو بآخر منها المؤسساتية التاريخية التي تشير الى مجموع التيارات المدخلية التي تضم ممارسي علم الاجتماع التاريخي وعلماء السياسة مثل "بيتر هول" ومناصري الخيار العقلاني مثل "بوبكن وليفي ولانج"، وكان قاسمهم المشترك هو إعادة تأهيل المؤسسات السياسية التي لا تتوجه الى شرحها بل الى تقييم تجريبي ومقارن لتأثيرها على المدى الطويل على المسارات السياسية التي تتبعها الأنظمة السياسية المعنية، أما المؤسساتية الحديثة فهي مجموعة نماذج تقوم على مبدأ أن المؤسسات بعد أن تنشأ تسلك مساراً يحدده منطقها الأصلي وتتحول الى متغيرات مستقلة نسبياً، فالمؤسسات تبني خياراتها السياسية على فترات طويلة جداً وإن تبدو قليلة التكيف مع محيطها على اعتبار أن تعديلها يستلزم تكلفة باهظة(14).

ثالثاً– الانتقادات الموجهة الى المدخل المؤسسي:

تعرض المدخل المؤسسي الى العديد من الانتقادات خاصة من انصار المدرسة السلوكية، وأبرزها:

1. لا يصلح المدخل لدراسة نظم الحكم في المجتمعات البدائية أو غير الغربية التي لا توجد فيها مؤسسات سياسية حديثة ورسمية، ومن ثم لا يستطيع ان يستوعب إلا ما يدخل في إطار النموذج الأوروبي للحكم(15).

2. ينبغي ان تتجاوز الدراسة الجادة لنظم الحكم الشكل المؤسسي الى معرفة كيف يتكون ويعمل النظام من الناحية الواقعية(16)، ويرى "ارثر بنتلي"، الذي يعتبر احد الرواد في هذا المجال، انه عندما يهتم علم السياسة بالتشريع والادارة

والقضاء والدستور، عليه ان ينظر الى ما وراء العنصر الشكلي من اجل العثور على المصالح الحقيقية التي تؤثر بعضها على البعض الآخر بوساطة من العنصر الشكلي وبأخذ كل الاعتبارات في الحسبان ومواجهة الوقائع القاسية من قبيل نجاح البعض في بسط إرادته والتحكم بسلوك الآخرين، لذلك فإن الحكومة تصبح موضوع علم السياسة أكثر من الدولة نفسها(17).

3. يغفل المدخل الأفراد أو الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات وهذا غير ممكن لأنه يصبح بعيداً عن الواقع، فالمؤسسة ما هي إلا أفراد يعملون وفق اطار معين(18).

4. تركز هدف التحليل على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغيرها واهتم بتطور المؤسسات تاريخياً فيما أغفل التغير أو الانقلاب.

5. المحدودية المدخلية حيث لم يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية، ولم تأخذ من الطرق الحديثة في البحث بشكل كاف(19).

على الرغم من تلك الانتقادات، لا بد من الاقرار بأهمية الدراسة المؤسسية للنظم السياسية التي تظفي قدراً من الشروحات القيمة التي تلقي الضوء بطريقة أشمل على النظم السياسية وكيفية عملها، لكن ذلك لن يكفي لوحده إذ لا بد من الاستناد الى مناهج تحليلية أخرى تولي اهتماماً أكبر بالواقع السياسي والتفاعلات التي تجري بين قوى ومؤثرات أخرى غير الجوانب الرسمية، بمعنى أدق فإن كل المداخل التحليلية السابقة واللاحقة له تعتبر مناهج مكملة لبعضها البعض عند تحليل النظام السياسي المعين أو في المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة.

القسم الثاني

المؤسسة العسكرية التركية

النظام السياسي التركي يعج بالمؤسسات المتصارعة فيما بينها، وتعد المؤسسة العسكرية من أقوى تلك المؤسسات بفعل عدد من العوامل والتأثيرات، لتوضيح تلك الفكرة نلقي الضوء على النقاط التالية:

أولاً– مفهوم المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية بشكل عام من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات المنظمة وارتبط نشوئها بتطور الحروب وحالة العنف بين المجتمعات، وكلما أضحت المجتمعات منظمة أكثر، إنعكس ذلك في أشكال متصاعدة من الفعالية العسكرية الأكثر تنظيماً(20)، ان أحد الهموم التي شغلت بال المجتمعات منذ القدم تمثل في حماية النفس والأرض من التهديدات والمخاطر الخارجية. إذ من الصعب تصور دولة، مهما كان حجمها أو قوتها، ان تسمح بفقدان سيادتها على أراضيها وإذا حصل ذلك فإنها قد تفقد أحد أهم العناصر التي تتكون منها الدول أي الأرض(الإقليم)، لذا كان واجب حماية الدولة والقيام بالدفاع الوطني يقع على عاتق الجيش أو القوات المسلحة(21)، والتي هي هيئة مؤلفة من أفراد مسلحين، ينتمون إلى تركيبات طبقية ذات مشاعر وروابط سياسية مختلفة، ولها نظام داخلي خاص من مجموعة القوانين والأنظمة، يمارس فيها الضباط دوراً شبه دكتاتوري ويصبح إطاعة القيادة عرفاً في القوات المسلحة، وهي تعتبر مؤسسة قسرية بيد الدولة لكن ذلك لا يعني أنها أداة بيد الحكومة، ويبقى مسألة إستعداد الجيش لأستخدام أسلحته ضد معارضي النظام السياسي القائم رهناً بالظروف الإجتماعية والسياسية(22)، كما انها مؤسسة معقدة ذات منظومة مستقلة تجد تقريباً كل مواردها في داخل المؤسسة(23)، توصف على أنها مؤسسة متخصصة وهرمية، معزولة عن عامة السكان في ثكنات وبيوت خاصة، متأثرة بمحيطه(24).

ويمكن القول أن المؤسسة العسكرية باعتبارها أحد المؤسسات السياسية تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، قد تكون أبرز هذه الخصائص أنها تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إراداة مؤسسيها، تحكمها القواعد والاجراءات العسكرية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعض برابط من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي والإنضباط الشديدين، من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجازها حسب دستور وقوانين الدولة والتي

تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الإجتماعية والسياسية(25).

ثانياً– المؤسسة العسكرية التركية قبل تأسيس الجمهورية:

أسس الأتراك في عهد (METE) تحت سلطة دولة الهون سنة (209 ق.م)، تشكيلات من الجيوش تستند على وحدات مؤلفة من فئات "العشرة، المئة، الألف" من الجنود، أي كانت تشبه نموذج الجيوش الحالية(26)، واستطاع العثمانيون تطوير نظام العسكرية لديهم، حيث تم تأسيس جيش(الانكشارية Yeniceri) في عام (1330م) في عهد "أورخان" الأبن الثاني ل"عثمان بن أرطغرل" مؤسس الدولة العثمانية، اضافة إلى جانب (السباهية) الفرسان الذين كان يتم جمعهم إبان الحروب، وكان أفراد هذه الفرق يختارون من خُمس الأسرى الذي هو من حق الدولة في أسرى الحرب أثناء الفتوحات، وكان أغلبهم من صغار السن، بالإضافة إلى أولاد النصارى الأيتام والمشردين (نظام الدفشيرمة)، حيث يتم تربية هؤلاء تربية راسخة على مبادىء الاسلام من حيث السلوك والجهاد، وكانوا يسمون أيضاً بجنود البكتاشية أو أبناء الحاج بكتاش نسبة لطاعتهم التامة لهذه الطريقة الصوفية، ومتى بلغوا السن المناسب للخدمة العسكرية كان يتم إدخالهم ضمن هذه الفرق، وكان الغرض من إنشاء الإنكشارية تشكيل جيش دائم وجاهز لإزدياد تبعات الجهاد والفتوحات. كانت قوات الانكشارية تقيم في ثكنات خاصة بهم ولفترة طويلة فرض عليهم عدم الزواج والاختلاط بالمجتمع وتم تلقينهم على خدمة الثالوث "الاسلام، الأمة، السلطان"(27). إن ما يميز هذه القوات والفرق أنها الى جانب التدريب العسكري، كانت تتدرب على فن القيادة والادارة، لغرض تشكيل كوادر قيادية تتولى المناصب العسكرية والوظائف المدنية العليا، هذا التداخل بين الوظائف المدنية والعسكرية كان ظاهرة مميزة في تاريخ الدولة العثمانية(28).

كل هذه العوامل السابقة جعلت من الانكشارية دكتاتورية عسكرية ومحتكرة للقوة الفعلية في السلطة المركزية، الأمر الذي جعل بعض السلاطين يحاولون التخلص من سطوتهم، خصوصاً بعد مقاومتهم لمحاولات إدخال إصلاحات داخل الجيش، وهو ما نجح فيه السلطان "محمود الثاني" (1808–1839)، وبعد القضاء على قوات الانكشارية في(1826/6/26) بدأت محاولات إصلاح الجيش وتنظيمه على الطراز الاوروبي، وفتح المدارس والاكاديميات العسكرية، وارسال الطلاب الى خارج البلاد لغرض التدريب والتعليم الحديث وغيرها من الاصلاحات التي أدت الى رفع المستوى العسكري للضباط والجنود، واستمرت هذه المحاولات في عهد التنظيمات الذي بدأ بصدور المنشورين في عهد عبد المجيد الاول (1839–1876) "خط شريف كولخانه" عام (1839) و"خط شريف همايوني" عام (1856)، وأدت هذه المرحلة الى ظهور كوادر عسكرية ثورية اصبحت تعِ الامور السياسية، من الضباط الذين تلقوا التعليم والتدريب الغربي داخل المدارس والاكاديميات التي بنيت على الطراز الحديث، ممن تأثروا بالافكار التحررية، والذي سيتشكل منهم قاعدة الحركة التحديثية في المستقبل(29).

ثالثاً– المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية:

اعتبر الجيش التركي محرراً وعناصره ابطالاً من قبل الشعب نظراً لإنتصاره في مقاومة التدخلات الأجنبية أثناء حرب الاستقلال(1919–1923)، وقد زوّدتهم هذا الامتياز بالقاعدة الشرعية بتأسيس الجمهورية وتنفيذ الإصلاحات، وأصبح العسكر أنفسهم الأداة التي قادت الحركة التحديثية في تركيا والتي تشكلت منهم النخبة السياسية في الدولة الحديثة(30).

في ظل فترة رئاسة "مصطفى كمال اتاتورك"(1923–1938) تم تحييد الجيش عن السياسة، حيث كان ذلك في نظره أحد أسباب هزيمة الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى بسبب انشغال الجيش بالسياسة وترك امور وظيفتهم العسكرية، لذلك خير الضباط بين البقاء في وظائفهم العسكرية أو الاستقالة وتولي مناصب مدنية، وفي كلا الحالتين ظل كوادر المؤسسة العسكرية ماسكين بزمام السلطة السياسية، وإن كان الغرض من محاولات "مصطفى كمال

اتاتورك" هذه هو إبعاد منافسيه عن المركز وضمان بقاء السلطة بيده(31).

تم تأسيس "مجلس الشورى العسكري العالي" في عام (1925)، الذي كان له صلاحية اتخاذ القرارات في الأمور السياسية والمالية والإدارية والعسكرية التي تخص الدفاع، وعملت كقوة مستقلة داخل بنية الدولة وكان يتألف من (11) عضواً معظمهم من العسكر، لذلك كان تأسيس هذا المجلس خطوة مهمة في دفع البيروقراطية العسكرية لأن تكون في موضع الوصاية على النظام وفي طريق الإستقلالية داخل المؤسسة، اضافة الى أن تسيير شؤون رئاسة أركان الحرب كان يتم بمعزل عن الحكومة، وخارج سيطرة البرلمان تماماً(32).

عليه فإنه اعتباراً من الفترة من(1923) وهو تاريخ تأسيس الجمهورية التركية وحتى العام (1945) الذي كان فترة حكم الحزب الواحد، كان أغلب أعضاء الحزب والحكومة من كبار العسكر المستقيلين ذوي التوجه التحديثي العلماني، حيث بقوا مهيمنين بصورة فعلية، كما أن التغيرات التحديثية الفعلية وأمر مواجهته وإزالة العقبات التي حاولت العناصر التقليدية وضعها في وجه هذه الحركة، قد تحققت بفعل مساندة المؤسسة العسكرية وتأييدها، ان هذه المؤسسة في ظل العهد الجمهوري بدأت تجسد النظام السياسي الجديد المنبثق من طروحات وتوجهات مؤسسه "مصطفى كمال أتاتورك"، ولم يكن محاولاته في إبعاد الجيش عن السياسة سوى رغبة منه في التخلص من منافسيه من القادة العسكريين الذين بدأوا يعارضون سياساته الراديكالية، والنتيجة كانت ولادة دكتاتورية عسكرية ثلاثية تجسدت في شخصه ورفيقيه الاخرين "عصمت اينونو"* و"فوزي جقمق"** رئيس هيئة الاركان العامة(33).

لقد كان حصيلة مرحلة حكم هذه الدكتاتورية العسكرية وتأثيرها على المؤسسة العسكرية التركية أن أكسبتها بعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات وهي كالتالي:

1. أصبحت المؤسسة العسكرية في تركيا موضع ثقة المجتمع، فعندما كان البلد يدخل في أزمة سياسية يتشكل مطلب شعبي بتدخل المؤسسة العسكرية وحسم الامور، وربما يكون ذلك ايضاً بسبب انخفاض مستوى الثقافة الديمقراطية أو عدم نضجها، لكن ذلك تغير بعض الشيء بعد 2007 ودخول تركيا مرحلة التحول الديمقراطي.

2. أضحت بمثابة مدرسة ومركز تعليم للشباب في البلد خاصة في المناطق المتخلفة منه منذ بداية عهد الاصلاحات في عهد سليم الثالث (1789-1807) وحتى بعد تأسيس الجمهورية أيضاً.

3. المؤسسة العسكرية وجدت نفسها فوق المجتمع وأرادت أن تعكس النظام والتربية العسكرية المنضبطة على البنية السياسية والاجتماعية أيضاً، فهي ترى ان المدنيين ونتيجة لمصالحهم الحزبية لا يفكرون كما يجب تجاه التهديدات التي يتعرض لها البلد(34).

4. آمنت المؤسسة العسكرية التركية بالكمالية* التي بنيت عليها الجمهورية التركية، ومن خلال التربية والتلقين المستمرين في عقول الأجيال الجديدة من العسكر، وتهيئتهم من أجل الدفاع عنها في حال تعرض أي من مبادئ هذه الإيديولوجية للإسائة، لما يعتبر في نظرهم أنه تهديد داخلي أو خارجي(35). وقد حدث ذلك بالفعل بأن تدخل العسكر في السياسة بصورة مباشرة عن طريق الانقلاب في السنوات (1960 و1980) وما أتبعها من تدخلات غير مباشرة في السياسة في أعوام (1971) و(1997) والتي اكتفت المؤسسة العسكرية بإطلاق تحذيرات إلى الحكومة المدنية وضرورة تنفيذ ما تتضمنه هذه التحذيرات وآخرها انقلاب (27 نيسان 2007) الذي سمي بانقلاب المذكرة الألكترونية (e- muhtıra)، حيث نشر الموقع الرسمي للقوات المسلحة التركية على شبكة الانترنت بياناً حمل توقيع رئيس هيئة الاركان العامة "يشار بيوكآنت"، عبر العسكر فيها عن قلقهم من الوضع السياسي داخل تركيا، وهي على العموم كانت موجهة ضد حزب العدالة والتنمية والضغط عليهم أثناء فترة اختيار رئيس جديد لتركيا آنذاك(36).

من الجدير بالإشارة هنا، أن هذه الانقلابات من قبل المؤسسة العسكرية على السلطة المدنية في تركيا خلفت إجراءات ومؤسسات عززت من مكانة هذه المؤسسة داخل

النظام السياسي التركي منها، مجلس الأمن القومي التركي(Milli Güvenlik Kurulu/MGK) وجمعية التعاون العسكري (Ordu Yardımlaşma Kurulu/OYAK) وتأسيس المحاكم العسكرية وربط جهاز الاستخبارات الوطنية (Milli İstihbarat Teskilati/MİT) بمجلس الأمن القومي التركي وربط رئاسة الأركان برئاسة الوزراء حيث أضحت بذلك مؤسسة أكثر استقلاليةً وقانون الخدمة الداخلية للجيش، بعض أحكام قانون الاحكام العرفية وقانون حالات الطوارئ (37).

رابعاً– المؤسسة العسكرية التركية في ظل التحولات الديموقراطية:

لم تؤدي أحزمة الاصلاحات التي بدأت في عهد الحكومة الائتلافية برئاسة "بولند أجاويد" في (2002) واستمرت في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية (AKP)، والذي كان قسم من هذه الاصلاحات تخص المؤسسة العسكرية، الى تغيير فعلي في واقع التوازن بين العسكر والمدنيين ومكانة المؤسسة في النظام السياسي التركي(38)، وإن بدا ما يحدث الآن من محاكمات لبعض رموز هذه المؤسسة السابقين في قضايا المحاولات الانقلابية والمنظمات السرية وخيانة الدولة وكأنه تحييد للجيش عن السياسة و وضع نهاية لدورها الإشرافي على الدولة، لكن مع ذلك لا تزال البنية الأساسية التي يستمد منها الجيش قوته باقية الى حد ما على وضعها السابق، كما أن المؤسسة العسكرية تتدخل يومياً في السياسة من خلال تنفيذ مؤسسات الدولة لبنود وثيقة سياسة الأمن القومي* التي يتم إقراره من قبل مجلس الأمن القومي والذي يعمل وفق الآلية التوافقية في تقرير الاستراتيجية القومية(39).

والإجراءات الإصلاحية التي مهدت لها حزب العدالة والتنمية منذ (2007)، من خلال حزمة الاصلاحات في (2010)، أحدثت شرخاً كبيراً في موقع المؤسسة العسكرية داخل الدولة التركية وبعد أن كانت بمثابة الوصي على النظام السياسي التركي وتنظر بصورة فوقية إلى المؤسسات الأخرى في الدولة، اضحت في موقع الدفاع عن نفسها أمام تعاظم دور المؤسسة المدنية، إذ تم تعديل أو إلغاء بعض المواد الدستورية التي كانت تعزز من موقعها في الدولة منها على سبيل المثال إلغاء المادة المؤقتة (15) التي كانت تمنع محاكمة القائمين بانقلاب (1980)، وتعديل المادة (125) بما يسمح للقضاء من مراقبة بعض أعمال مجلس الشورى العسكري، وكذلك بعض القوانين الأخرى ضمن نفس الإطار، منها تعزيز الرقابة المالية على المؤسسة العسكرية وتقليص سلطات القضاء العسكري (المادة 145) وإمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البحرية والبرية والجوية والجندرمة من قبل المحكمة الدستورية (المادة 148) وغيرها. وكان لا بد لهذه التغييرات في الدعامة القانونية للعسكر في الدولة من أن تترك أثرها على العلاقة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية في الدولة لصالح السلطة المدنية، ويمكن القول أن دخول تركيا في مرحلة مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي في 2005، بداية التحول الفعلي في تلك العلاقة(40).

مع ذلك، فإن الدستور التي وضعه العسكر بعد انقلاب (1980)، جاء ليعزز مكانتهم في الدولة ويضمن مشاركتهم في السياسة من خلال العديد من المواد والقوانين التي وضعت على أساسها، لذلك فإن الاصلاحات التي قامت بها حكومات حزب العدالة والتنمية حتى الآن لم تتمكن من القضاء كلياً على الدعامات التي استندت عليها المؤسسة العسكرية في هيمنتها على مفاصل الدولة، على سبيل المثال لا يزال قانون الخدمة الداخلية التي تسمح للعسكر التدخل في السياسة والتي سبق الإشارة إليه نافذاً بالرغم من مشروع القانون الذي قدمه نواب حزب السلام والديمقراطية (BDP) الكورد إلى البرلمان للتصويت على تعديله، لكن نواب الحزب الحاكم (AKP) صوتوا ضد هذا القانون(41).

بجانب ذلك فإن الجيش لا يزال يتدخل في بعض القضايا التي رافقت تأسيس الجمهورية ولغاية الآن، أبرزها المسألة الكردية، حيث لا تزال الإجراءات المتبعة لمواجهة الحركة المسلحة الكردية هي نفسها في الثمانينات والتسعينات، من تعبئة عسكرية وأمنية شاملة واختزال القضية في إطار التخلف الاجتماعي والاقتصادي، مما حدا ب"عبد الله أوجلان" زعيم

حزب العمال الكردستاني في تركيا إلى الاعتقاد بأن حزب العدالة والتنمية قد دخل في اتفاق مع الجيش بخصوص المسألة الكردية، بموجبه تغض المؤسسة العسكرية نظرها عن بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة مقابل إحالة الحكومة للقضية الكردية إليها(42).

ثم إن بقاء رئيس هيئة الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية ضمن تشكيلة مجلس الأمن القومي لغاية الآن، وبقاء الدعائم القانونية التي اعتمد عليها العسكر في السابق في التدخل بالسياسة، والاستقلال الاقتصادي لهذه المؤسسة، كل ذلك تجعل الأرضية خصبة للتدخلات العسكرية في السياسة، ويكمن الحل، لتجاوز ذلك، في المحاولة لخلق توازن بين المؤسسات داخل النظام السياسي والقضاء على تداعيات الصراع والأزمة بين المؤسسات المختلفة في الدولة وعقلية الثأر في فترات القوة مع المضي قدماً في حركة الإصلاحات، التي بدأت بها حكومات حزب العدالة والتنمية (AKP) بصورة فعلية، حتى تكتمل دورتها(43)، وتنجح في التحول بتركيا من نظام سياسي تحت وصاية العسكر إلى نظام سياسي مدني تكون فيها سيطرة السلطة المدنية تامة على السلطة العسكرية وهو ما يبدو قد نجح فيها إلى حد ما حتى الآن.

الخاتمة

المدخل المؤسسي في تحليل النظم السياسية جاء كرد فعل للمنهج التاريخي من ناحية، والمثالي والقانوني من ناحية اخرى، إذ تم تجاوز الأبعاد القانونية والدستورية في دراسة النظم السياسية وحل محلها التركيز على دراسة الحقائق السياسية من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية وما يرتبط بهم من وظائف واختصاصات، وتنحصر الدراسة هنا في اطار قانوني شكلي يتعلق بالدولة وأركانها وشكلها وأنواع الحكومات وأساليب اسناد السلطة، أي الدراسة تنصب على المؤسسات السياسية، والمؤسسة السياسية تعتبر الأهم من بين المؤسسات الاجتماعية، فهي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم الأعضاء المكلفين بتحقيق أدوار سياسية معينة داخلها على أن تكتسب الثبات والاستمرارية وتكون على درجة من التكيف مع المتغيرات، والاستقلالية في العمل والتصرف، والتعقيد في البنى والوظائف، والتماسك داخل المؤسسة، وبالرغم من تعرض المدخل للعديد من الانتقادات والتي كان أهمها عدم صلاحيته للتطبيق على النظم السياسية غير الغربية واغفال الأفراد داخل المؤسسات، إلا أنه وبعد التطورات التي حدث على المدخل ظل مفيداً في دراسة وتحليل المؤسسات السياسية ونظم الحكم ومكملاً لغيره من المداخل التحليلية للنظم السياسية.

ومن خلال البحث في المؤسسة العسكرية التركية ومكانته داخل النظام السياسي التركي تبين أن هذه المؤسسة يمتلك من الخصائص والمميزات ما يجعلها أحد المؤسسات المهمة في الهرم المؤسسي داخل النظام السياسي التركي وبالرغم من محاولات زعزعة مكانتها وتقليص دورها داخل هذا النظام، من خلال الخطوات الناجحة التي أقدمت عليها حكومات حزب العدالة والتنمية (2003-....)، لكن لا يزال هناك بعض الدعائم وأبرزها القانونية التي تجعل من تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة أمراً ممكناً، خصوصاً في حال فشل حزب العدالة والتنمية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي القاضي بإبعاد العسكر عن السلطة المدنية كما هو الحال عليه في معظم الدول الديمقراطية.

الهوامش

(1) د. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1990، ص11.

(2) د.عبد الرضا الطعان ود.صادق الأسود، مدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مديرية مطبعة جامعة الموصل، 1986، ص381.

(3) International Encyclopedia of the social sciences, volumes 13 and 14, (www.Encyclopedia.com).p. 410 .

(4) د.شيرزاد احمد النجار، محاضراته " النظم السياسية" القيت على طلبة الدراسات العليا/ الدكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الكورس الأول، السنة الدراسية 2011-2010.

(5) نقلاً عن: د.احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الأنساق، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1979، ص 469.

(6) المصدر نفسه، ص ص473-474.

(7) د.صادق الأسود، علم الأجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد،1990، ص ص280-281.

(8) دلشاد محمود صالح، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية 1980-2002، رسالة ماجستير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، اربيل، 2009، ص ص13-14.

(9) رالف م.غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص ص12-13.

(10) د.نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص ص204-205؛ د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص ص 13-15.

(11) د.رعد عبد الجليل مصطفى، محاضراته"المنهجية" القيت على طلبة الدراسات العليا/ الدكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الكورس الأول، السنة الدراسية2010-2011.

(12) د.نصر محمد عارف، المصدر السابق، ص ص204-205؛ د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص ص 13-15.

(13) د. كمال المنوفي، المصدر نفسه، ص ص17-19 .

(14) غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص ص381-383.

(15) د.نصر محمد عارف، المصدر السابق، ص ص205-206؛ د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص 21.

(16) د. كمال المنوفي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(17) انظر وقارن، د.عبد الرضا الطعان ود.صادق الأسود، المصدر السابق، ص215.

(18) د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص ص21-22 .

(19) د.نصر محمد عارف، المصدر السابق، ص ص206-207.

(20) رالف م.غولدمان، المصدر السابق، ص38.

(21) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص 14.

(22) جاك وودیز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبدالحميد عبدالله، مؤسسة الأبحاث العربية، مكان الطبع بلا،1982، ص ص23-25.

(23) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص17.

(24) جاك وودیز، المصدر السابق، ص23.

(25) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص22.

(26) المصدر نفسه، ص14.

(27) المصدر نفسه، ص ص35-36.

(28) موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مطابع دار الكويت للصحافة "الأنباء"، الكويت، 1984، ص40.

(29) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص ص 39-40، 37.

(30) المصدر نفسه، ص50.

(31) Birsen Hekimoğlu,Türkiye`de askeri mudahalaler:bir açıklama modeli,doktora tezi,sosyal bilimler enstitusu,İstanbul yüniversitesi,1990, pp.76-123, Gökhan Erdem,Türkiyede askeri darbeler ve yönetimlerin türk diş politikasna etkileri,yüksek lisans tezi, ulusal ilişkileri anabilim dalı, sosyal bilimler enstitusu, Ankara Yüniversitesi, Ankara,2002,pp.26.

(32) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص ص57-58.

(33) المصدر نفسه، ص60.

* مصطفى عصمت اينونو(1884-1973): ثاني رؤساء الجمهورية التركية، تولى الرئاسة من عام 1938 إلى 1950، كما كان قد شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات في الفترات من 1923 إلى 1965 شكل خلالها عشر حكومات، كما شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من عام 1922 إلى 1924، كما شغل منصب رئيس الأركان العامة في الفترة ما بين 1920 إلى 1921، كما أصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري(CHP) في الفترة من 1938 إلى 1972، لزيادة التفاصيل راجع،

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D9%85%D8%AA_%D8%A5%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%86%D9%88.

** مصطفى فوزي جاقماق (1876-1950): هو المشير (Mareşal) والسياسي التركي، كان وزيراً للحرب في الدولة العثمانية، و وزير الدفاع الوطني، ورئيس وزراء حكومة أنقرة، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة لجيش الجمعية الوطنية التركية الكبرى، وأول رئيس لهيئة الأركان العامة لجمهورية تركيا، لزيادة التفاصيل راجع،

http://en.wikipedia.org/wiki/Fevzi_%C3%87akmak.

(34) Osman Metin Oztürk, Ordu ve politika,fark yayinlari,ikinci baski,Ankara،2006, pp.159-163.

* الكمالية: يطلق على كل الفكر والمبادئ الستة التي أعلنها كمال اتاتورك واصبحت اساساً في بناء الدولة التركية الحديثة وفي إدارة السياسة العامة لفترة معينة. لزيادة التفاصيل انظر،

Kemal Çiftçi, Türkiye diş siyasetin oluşumunda siyasi kimlik algimalarinin etkisi, doktora tezi, Ankara yüniversitesi, 2007, p.16 .

(35) دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص 61.

(36) For more details, Nuran Yıldız, Tanklar ve sözcükler,Türk ordusunun medya ve siyasete"spin etkisi", alfa yayinları,İstanbul,2007, pp.285-293.

(37) المصدر نفسه، ص ص68-70، 153.

(38) المصدر نفسه، ص ص158-161.

* هي الوثيقة الصادرة من مجلس الأمن القومي التركي، تتحدد فيها التهديدات الداخلية والخارجية على الأمن القومي التركي وكذلك المصالح والأهداف القومية وهي تضم بشكل عامم استراتيجية الأمن القومي التركي، للتفاصيل راجع،

www.mgk.gov.tr

(39) انظر وقارن، نشة دوزل، حوار مع مُحَمَّد آلتان ممثل تيار الجمهورية الثانية في تركيا: الانتقال من الأتاتوركية الى الديمقراطية، ترجمة: بكر صدقي، جريدة راديكال التركية،2007/8/13. نقلاً عن، www.alawan.org

(40) Hale Akay,Türkiye'de Asker-Sivil İlişkileri: 2000-2011 Dönemine İlişkin Bir Değerlendirme, Helsinki Yurttaşlar Derneği, Ekim 2011, pp.4-6.

(41) Ibid, p.5.

(42) Abdullah Ocalan, CHP laik ergenekoncu, AKP dinci ergenekoncudur, PKK yayinlari, (19/7/2008).

(43) انظر وقارن، دلشاد محمود صالح، المصدر السابق، ص166. على سبيل المثال، يتيح التوسع في مفهوم الأمن القومي العسكر للتدخل في السياسة، فالمادة الثانية الفقرة (أ) من قانون مجلس الأمن القومي يجعل مفهوم الأمن القومي يشمل النظام الدستوري للدولة، الوجود القومي والمصالح القومية وحماية كل ذلك من التهديدات الداخلية والخارجية، وتنص الفقرة (ب) من نفس المادة على ان السياسات الداخلية والخارجية وسياسات الدفاع تحدد من قبل مجلس الوزراء ضمن اطار رأي مجلس الأمن القومي في سبيل الوصول للأهداف القومية،

Milli Güvenlik Kurulu ve milli güvenlik kurulu sekreterliği kanunu, Resmi Gazete : Tarih: 11/11/1983, Sayı: 18218.

أما التبرير القانوني للتدخلات العسكرية نجده في "قانون الخدمة الداخلية للجيش" المرقمة (2771) التي ترجع بتاريخها إلى (6/18/ 1935) حيث نصت المادة (34) منه على أن "مهمة القوات المسلحة التركية حماية الوطن التركي والجمهورية التركية كما هي محددة في الدستور"، وفي المادة (84) من هذا القانون" حماية الوطن التركي والجمهورية التركية في الداخل والخارج بالسلاح عندما تدعو الحاجة إلى ذلك".

Türk Silahlı Kuvvetleri İç Hizmet Kanunu, Kanun Numarası: 211, Yayımlandığı Resmi Gazete Tarihi: 10/01/1961, Yayımlandığı Resmi Gazete Sayısı: 10703.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية:

1. د.احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الأنساق، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1979.
2. الدكتور حسن شحاتة سعفان، اسس علم الاجتماع، الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975-1976.
3. جاك وودیز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبدالحميد عبدالله، مؤسسة الأبحاث العربية، مكان الطبع بلا،1982.
4. جيوفري روبرتس وآخرون، القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة:سمير عبد الرحيم الجبلي، الدار العربية للموسوعات، بيروت،1999.
5. دلشاد محمود صالح، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية 1980-2002، رسالة ماجستير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، اربيل، 2009.
6. د.صادق الأسود، علم الأجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، بغداد،1990.
7. د.عبد الرضا الطعان ود.صادق الأسود، مدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مديرية مطبعة جامعة الموصل، 1986.
8. غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.
9. د.كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1990.
10. د.شيرزاد احمد النجار، محاضراته " النظم السياسية" القيت على طلبة الدراسات العليا/ الدكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الكورس الأول، السنة الدراسية 2010-2011.
11. رالف م.غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
12. د.رعد عبد الجليل مصطفى، محاضراته"المنهجية" القيت على طلبة الدراسات العليا/ الدكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، الكورس الأول، السنة الدراسية2010-2011.
13. د.نصر مُحَمَّد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
14. نشة دوزل، حوار مع مُحَمَّد آلتان ممثل تيار الجمهورية الثانية في تركيا: الانتقال من الأتاتوركية الى الديمقراطية، ترجمة:بكر صدقي،جريدة راديكال التركية،2007/8/13. نقلاً عن،www.alawan.org
15. موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مطابع دار الكويت للصحافة "الأنباء"، الكويت، 1984.

المصادر باللغتين التركية والانكليزية:

Değerlendirme, Helsinki Yurttaşlar Derneği, Ekim 2011.
23. Milli Güvenlik Kurulu ve milli güvenlik kurulu sekreterliği kanunu, madde (2), Resmi Gazete : Tarih: 11/11/1983 Sayı: 18218.
24. Türk Silahlı Kuvvetleri İç Hizmet Kanunu, Kanun Numarası: 211, Yayımlandığı Resmi Gazete Tarihi: 10/01/1961, Yayımlandığı Resmi Gazete Sayısı: 10703.
25. Nuran Yıldız, Tanklar ve sözcükler,Türk ordusunun medya ve siyasete"spin etkisi", alfa yayinları,İstanbul,2007.
26. http://en.wikipedia.org/wiki/Fevzi_%C3%87akmak.
27. http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D9%85%D8%AA_%D8%A5%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%86%D9%88.
28. www.mgk.gov.tr.
16. International Encyclopedia of the social sciences, volumes 13 and 14, (www.Encyclopedia.com).
17. Abdullah Ocalan, CHP laik ergenekoncu,AKP dinci ergenekoncudur, PKK yayinlari, (19/7/2008).
18. Kemal Çiftçi, Türkiye diş siyasetin oluşumunda siyasi kimlik algimalarinin etkisi, doktora tezi, Ankara yüniversitesi, 2007.
19. Osman Metin Oztürk, Ordu ve politika,fark yayinlari,ikinci baski,Ankara،2006.
20. Birsen Hekimoğlu,Türkiye`de askeri mudahalaler:bir açıklama modeli,doktora tezi,sosyal bilimler enstitusu,İstanbul yüniversitesi,1990.
21. Gökhan Erdem,Türkiyede askeri darbeler ve yönetimlerin türk diş politikasna etkileri,yüksek lisans tezi, ulusal ilişkileri anabilim dalı, sosyal bilimler enstitusu, Ankara Yüniversitesi, Ankara,2002.
22. Hale Akay, Türkiye'de Asker-Sivil İlişkileri: 2000-2011 Dönemine İlişkin Bir

The institutional approach in the study of the political system (Turkish military institution as a model)

Abstract

The institutional approache is one of the oldest approaches used in the study of analysis political systems; it was limited as traditional study of formal institutions of the state, legislative, executive and judiciary institutions, as well as the state constitution.

The concern on this approach was diminished in the fifties and sixties of the twentieth century as a result of appearance entries such as structural functional and behavioral direction, But the appearance of new institutional in seventies of twentieth century brought a new attention of researchers to use of this approach, with non-possibility of Indispensable it completely, and because it cast light on the important aspects within political systems.

And During this research we want to focus light on theTurkish military model as an introduction to the study and analysis of theTurkish political system through the statement of this institution role and position within the Turkish state and their relationship with civil authority of the government institution. This study shows that The military institution has the prominent location within the institutional pyramid in the Turkish political system, despite that this role has been Affected after the reception of (The Justice and Development Party) came to power in Turkey, and its moving relatively away from the Turkish political stage, However, the survival of a lot of props which previously relied on in its interventions in policymake the possibility of her return-entry to this role possible, especially in the case of failure of (Justice and Development Party) in achieving its political program which is considered curtail the role of the military and civilian control of the military institution as one of the most important terms of this program.

The Study hypothesis runs from consideration the institutional approach as anecessary approach in the study of political systems where cast light on important aspects of the work of the political system and the Turkish military considered values applied Model to analyze the Turkish political system on its light.

And we divide study into two parts: The first part focuses on the institutional approach in analysis of the political system, and The second part, cast light on Turkish military before and after the establishment of Republic.